A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/645
17 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الدورة الرابعة والاربعون
البنود ٧٣ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٤٦
من جدول الاعمال

النهج الشامل لتعزيز السلم والامن الدوليين
وفقا لميثاق الامم المتحدة

تخطيط البرامج

تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة
والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة
وبتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ وموجهة
الى الامين العام من نائب رئيس وفد اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الدورة
الرابعة والاربعين للجمعية العامة

يشرفني أن أحيل اليكم مذكرة بعنوان "دور الامم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها في عالم مترابط" .

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٧٣ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٤٦ من جدول الاعمال .

(توقيع) ف. بتروفسكي
نائب رئيس الوفد

مرفق

مذكرة بشأن دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها في عالم مترابط

إن الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية وفقا للمرحلة السلمية التالية لمرحلة المواجهة والتي بدأت تطل برأسها الآن ، والتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع العالمي هي عوامل تساعد على تعزيز دور الآليات المتعددة الأطراف في تنسيق أعمال الدول وفي صياغة استراتيجية عامة لحل المشاكل العالمية وتسوية القضايا موضع النزاع . وفي المقام الأول تزداد الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها أهمية .

ويشيد الاتحاد السوفياتي بالتقدم المطرد في عملية تنشيط الأمم المتحدة وتحويلها الى مركز حقيقي لتنسيق أعمال الحكومات وتمهيد السبيل لكي تتفتق كل إمكانياتها في مجال تحقيق السلم وتعزيز دورها وسلطتها في الشؤون العالمية . فالمنظمة تعمل على تصفية تركة "الحرب الباردة" والتعجيل بالانتقال من المواجهة الى سيادة الواقعية والمسؤولية في سياسات الدول وتعاملها بطريقة متحضرة .

ويرتبط تنشيط الأمم المتحدة ارتباطا عضويا بالحوار الدائر في أروقتها بشأن اتباع نهج شامل فيما يتعلق بالأمن الدولي . ونتيجة لهذا فإنه في نشاط الأمم المتحدة أصبح الجانب المتعلق بتعميق المناقشة المفاهيمية لسبل ووسائل بناء عالم يتوفر فيه الأمن للجميع يرتبط ارتباطا متزايدا بتحول في مركز الثقل نحو الدراسة التفصيلية للمسائل الملحة المحددة المطروحة على جدول أعمال المجتمع الدولي والتي تتطلب دراسة وحلا على أساس متعدد الجوانب . وتتراوح هذه المسائل بين تقليص سباق التسلح وتسوية المنازعات الاقليمية وتهيئة الظروف التي تكفل مراعاة لحقوق الفرد الأساسية وحرياته وضمان كفالتها للجميع .

وتتطلب الجهود المبذولة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وسلطتها وعدم الرجعة في ذلك ، من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبدي ارادة جماعية ، وأن تعمل على أن تصب الجهود الفردية التي يبذلها كل منها في تيار واحد . وهناك حاجة الى ضمان أن يكون تنامي الإمكانيات الكلية للمنظمة منسجما مع الخطوات العملية التي تتخذها الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحديد مواقفها البناءة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها .

ومن المهم أن يتوفر لكل طرف في الأمم المتحدة فهم واضح وموضوعي لنوايا الأطراف الأخرى ، بحيث يمكن لكل الدول الأعضاء والمنظمة ككل التنبؤ بأهداف وأفعال الأطراف الأخرى .

وفي هذا الصدد يرى الاتحاد السوفياتي أنه من الضروري أن يعرض السمات الأساسية لنهجه العام إزاء نشاط الاليات الدولية للتفاعل المتعدد الأطراف وعلى رأسها الأمم المتحدة والمؤسسات المرتبطة بها . وهدف هذه المذكرة هو المساهمة في تعزيز التفاهم المتبادل للمسائل الرئيسية التي ينطوي عليها تعاون الدول في إطار الأمم المتحدة ، وتهيئة الظروف لتحقيق كل ما ينطوي عليه ميثاق الأمم المتحدة من إمكانيات للتعاون .

ويأمل الاتحاد السوفياتي في قيام حوار دولي موضوعي بشأن الخطوات العملية لتطبيق الأفكار الواردة في هذه المذكرة ، كما يأمل أن تلقى قبولا يتجلى فيه حسن النية والنظرة البناءة .

أولا

إن تكوين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها كان هو التعبير الشرعي عن الارادة السياسية للدول التي خاضت الحرب العالمية على أن تكفل معا شروطا لقيام تنمية مستقرة وآمنة ويمكن التنبؤ بمجراها ، مما يقضي على مجرد إمكانية اتباع سياسة قائمة على القوة وانتهاك حقوق الفرد وكرامته . والى جانب الأفكار المتعلقة بالقيم الانسانية العامة والمعايير الديمقراطية والقانونية والأخلاقية ، ينص الميثاق على قيام آليات مرنة وفعالة لتنظيم مصالح الدول في ظل التعددية والامتناع عن اتباع نهج قائمة على القوة من جانب واحد . وقد تعين أن يصبح مبدأ الاجماع بين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن هو المبدأ الأساسي الذي تستند اليه أنشطة الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين . غير أن المواجهة التي كانت سائدة أثناء فترة "الحرب الباردة" قد أصابت المنظمة بالشلل لفترة طويلة وحولتها أساسا الى منبر للمهاترات .

وكان الدور الذي حددته النهج المتبعة في تلك السنوات للمنظمات الدولية هو دور منابر الدعاية . أما المحاولات الرامية الى تنشيط الأمم المتحدة واستخدامها في أغراض عملية فقد كانت تتسم بالحذر كما كان مصيرها ، كقاعدة عامة ، هو الإحباط .

وقد ظلت هذه السياسة تتبع بطريقة جامدة لفترة طويلة ، رغم أن بعض الاتجاهات المؤاتية في العلاقات الدولية قد بدأت تظهر منذ الستينات ، ورغم وجود رغبة متنامية في التكامل الدولي الذي من شأنه أن يساعد حقا في تجديد الاهتمام بالامم المتحدة والآليات المرتبطة بها . ومع ذلك ، فقد ظلت أهمية وإمكانيات هذه المنظمات بوصفها أدوات للتعاون الدولي تلقى تقديرا أقل مما يجب وتستخدم استخداما غير كامل .

إن عمليات التنشيط المتمثلة في إضفاء الطابع الديمقراطي غير العسكري والانساني على العلاقات الدولية التي ظهرت في النصف الثاني من الثمانينات قد دفعت الى المقدمة بمسألة ملحة هي إعادة تقييم دور المنظمات الدولية ومنزلتها . وقد سمح التفكير الجديد والاعتراف بالواقع المتمثل في وجود عالم متكامل ومترابط وما ترتب على ذلك من تحولات واسعة النطاق في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي بإعادة النظر في مغزى وآفاق أنشطة الأمم المتحدة وآليات التعاون الدولي الاخرى . وترد آراء الاتحاد السوفياتي بشأن الاسس المفاهيمية والوسائل العملية لتنشيط الامم المتحدة في مقالة السيد م. س. غورباتشوف المعنونة "حقائق وضمانات العالم الآمن" المؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وفي خطابه الذي ألقاه في الامم المتحدة في ٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٨ .

إن تعزيز دور الامم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها بوصفها أدوات لإعادة تشكيل هيكل العلاقات الدولية من خلال توافق آراء عالمي قائم على أفكار الانسانية يعتمد على عدد من العوامل الخارجية .

وتكمن القوة الرئيسية الدافعة نحو اصلاح المنظمات الدولية والعلاقات الدولية ككل في إشاعة الديمقراطية والانفتاح ، مما يكفل لكل دولة حق المشاركة الكاملة في العلاقات وفرصا لم يسبق لها مثيل في التمتع بهذا الحق ، ويزيد من مساهمتها في تطوير حضارة انسانية متكاملة ويدعم جهودها بالاستفادة من خبرة الآخرين .

وقد أخذت أعداد متزايدة من البلدان ينظر الى أمنها باعتباره جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي . ومع التخفيض التدريجي للعنصر العسكري في الشؤون السياسية العالمية تُعلق أهمية متزايدة على الوسائل السياسية لحل القضايا الدولية بالاستفادة من سلطة الأمم المتحدة وقدراتها . كما أن هناك وعي متزايد بأهمية المشاكل العالمية التي تستدعي بذل جهود متضافرة من جميع أعضاء المجتمع الدولي . وقد أصبح ما يحدد ، بدرجة متزايدة ، نفوذ الدول وقدراتها في عالم اليوم هو مستوى

تطورها الاجتماعي ـ الاقتصادي والعلمي والتقني واستقرارها ودرجة الديمقراطية التي يتميز بها نظامها السياسي وما يستتبعه ذلك من قدرة على التنبؤ بسياستها الخارجية .

ومن الناحية الاخرى ، تطورت المنظمات الدولية فأصبحت تمثل منظومة مترامية الاطراف للتفاعل بين الدول ، مما يتيح لهذه الدول تعزيز دورها في الشؤون السياسية العالمية ، والمشاركة على قدم المساواة في التقسيم الدولي للعمل والتبادل التكنولوجي وحل المشاكل العالمية . وتقوم المنظمات العالمية بتبادل الخبرات ، كما تعكف بصورة جماعية على وضع معايير تدريجية في جميع مجالات النشاط البشري تقريبا . وهي قد تحولت في الواقع الى عامل هام في الشؤون السياسية العالمية له تأثير كبير في السياسات الخارجية والداخلية لكل بلد من البلدان .

ويرى الاتحاد السوفياتي أن المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في أنشطة المنظمات الدولية هي أمر يلبي مصالح مجتمع الأمم بأسره المتمثلة في تعزيز الآلية الدولية لالتماس حلول سلمية للمشاكل المشتركة في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والايكولوجية والانسانية ، وكذلك لتلبية المشاكل الوطنية الطويلة الأجل لكل مشارك في العلاقات الدولية .

ثانيا

إن العناصر الرئيسية لسياسات الدول فيما يتعلق بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها يمكن ، حسبما يرى الاتحاد السوفياتي ، أن تتألف مما يلي :

- انتهاج سياسة متسقة تهدف الى إزالة الصبغة الايديولوجية ، مع الوقوف في وجه التسييس المصطنع لأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والقضاء على المواجهة داخلها ؛

- تركيز اهتمام المنظمات الدولية على ما تضطلع به من أنشطة عملية ووفقا لاختصاصاتها ؛ وإضفاء مزيد من الطابع الفني على أنشطتها ؛ وتحرير الأمم المتحدة من الخطب الرنانة الجوفاء عند النظر في قضايا محددة ؛

- الجمع بين وحدة الأهداف السياسية وتعددية القرارات الإجرائية والتكتيكية ، والمرونة في التماس أشكال للتفاعل الدولي في كل حالة محددة ؛ والنظر منذ البداية في العناصر المحتملة لتحقيق توازن المصالح عندما تطرح المبادرات مع التقييم الواقعي لاحتمالات ووسائل تنفيذها ؛

- اتباع نهج موحَّد إزاء مقررات المنظمات الدولية حتى يتسنى مراعاتها واستخدامها في سياسات عملية ؛ والامتثال الصارم للمقررات ذات الطابع الالزامي ؛ وتعزيز القوة المعنوية والسياسية للصكوك المعتمدة بتوافق الآراء ؛

- تطبيق مبدأ العالمية ، وتحبيذ اشتراك جميع أعضاء المجتمع العالمي في المنظمات الدولية ؛ وعدم السماح بعزل أي دولة عن أعمال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلا في الحالات المشار اليها في ميثاق الأمم المتحدة ؛

- ترشيد أعمال المنظمات الدولية ، وتجنب الازدواجية والتطابق ، والتركيز على المجالات ذات الأولوية ، والادارة الفعالة للمنظمات الدولية ، وتجنب إهدار الموارد ، وتوخي الاستخدام الأمثل للموارد المادية والمالية المتاحة للأمم المتحدة ؛

- توسيع نطاق الوضوح والانفتاح ، والقيام ، بمساعدة المنظمات الدولية ، بوضع ترتيبات لتبادل المعلومات دوليا وتداولها بحرية على عدة مستويات .

ثالثا

ويرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن من واجب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها الاضطلاع بالمهام التالية في مجالات محددة .

في المجال العسكري - السياسي ، يتعين أن تكون أنشطة الامم المتحدة موجهة نحو العمل ، على الصعيد الدولي ، على تأكيد النموذج الجديد للأمن ، وتشجيع التحول عن مبادئ التسلح الزائد الى مبادئ الكفاية المعقولة .

ومن الواجبات الهامة أن يتم في إطار الامم المتحدة ، تحديد جوانب عملية عكس اتجاه سباق التسلح وضمان الامن في الميدان العسكري ، التي أخذت تحظى بتوافق دولي في الآراء يمكن أن يتجسد في اتفاقات محددة في مفاوضات نزع السلاح المناسبة . ذلك أن مناقشة مجموعة المسائل المتصلة بنزع السلاح في الامم المتحدة يجب أن تكون بمثابة عامل حفاز لعقد مفاوضات ثنائية وإقليمية ومتعددة الاطراف . ومن المجدي إقامة آليات متعددة الاطراف لحل عدد من المشاكل الهامة المتصلة بتهيئة الظروف الدولية اللازمة لمنع استعمال وانتشار الاسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ثم القضاء عليها ، ووقف التجارب النووية ، وتوجيه جهود جميع الدول نحو هذه الغاية ، وتخفيض الاسلحة التقليدية والنفقات العسكرية وترسانات الاسلحة في العالم والحد منها . ويجب أن تتحول الامم المتحدة الى مركز للانفتاح ، وأن تساعد بهمة على وضع تدابير لبناء الثقة على الصعيدين العالمي والاقليمي ، وإقامة نظام للتحقق الفعال من تنفيذ أحكام اتفاقات نزع السلاح المتعددة الاطراف .

ومما له أهمية أيضا إسهام الامم المتحدة في تمهيد السبيل للانتقال من اقتصاد مسخر لسباق التسلح الى اقتصاد موجه لنزع السلاح . فالمسائل المتصلة بتحويل الانتاج العسكري الى تلبية الاحتياجات السلمية تستحق اهتماما جادا في إطار مجموعة المسائل المتصلة بنزع السلاح والمطروحة على الامم المتحدة .

ومع تنامي الجهود الرامية لغض بؤر النزاعات الاقليمية ، بمساعدة مباشرة من الامم المتحدة ، تظهر الحاجة الى زيادة قدرة المنظمة على تنفيذ عمليات صيانة السلم ، ومراقبة تطور الأوضاع ، وتوفير خدمات حفظ السلم في مناطق النزاعات ، وفقا لميثاق المنظمة .

والمهمة الطويلة الأجل ذات الأولوية هي العمل ، بمساعدة الامم المتحدة ، من أجل جعل مبدأ عدم جواز استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك من الاهداف ، مع الاحترام غير المشروط لسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، وتسوية المنازعات والخلافات بالوسائل السلمية ، وغير ذلك من معايير السلوك الدولي المتحضر جزءا من الممارسة الدولية العادية .

وفي المجال الاقتصادي ، فإن اشتراك الدول في المنظمات الدولية يفتح الطريق أمام التعجيل بإدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي على أساس المساواة والفائدة المتبادلة ، وأمام مشاركتها النشطة في التقسيم الدولي الحديث للعمل ، والتبادل العلمي والتكنولوجي والتجارة والتعاون .

كما أن الاستفادة من توصيات المنظمات الدولية في المجال الاقتصادي ، ومراعاتها في السياسة التنفيذية ، والأخذ بها في الاقتصاد الوطني ، يجب أن تساعد على تحقيق الانسجام بين القرارات التي تتخذ على الصعيد الوطني بشأن ادارة الاليات الاقتصادية والسياسية والقواعد والمعايير المتعارف عليها ؛ كما أنها تتيح الفرصة لتطبيق تجارب عالمية وخبرات دولية في حل مشاكل التنمية الأساسية .

قد اكتسبت بعض المنظمات الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وغيرها ، التي ينبغي أن تتسم بالحساسية استجابتها لما يطرأ على العلاقات الاقتصادية العالمية من تغيرات ، خبرة كبيرة في مختلف المجالات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تعنى بها . ويحبذ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إقامة صلات وثيقة مع هذه المنظمات ، متوخيا الانضمام الى عضويتها بصورة تدريجية ، وهو يعتزم الحصول على العضوية الكاملة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") .

وينتظر من دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالمسائل الاقتصادية ، المقرر عقدها في عام ١٩٩٠ ، أن تقوم بدور هام في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية : إذ يمكن لها تعزيز النهج المتعدد الأطراف في اتخاذ القرارات في هذا المجال ، وصياغة مبادئ التعاون الاقتصادي الدولي ، والتوصيات السياسية المتعلقة بسبل تعزيزه . ويوازي التحضير للدورة إعداد الاستراتيجية الانمائية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ، التي تستهدف المساعدة على تحقيق توافق في الآراء بشأن سبل تنمية الاقتصاد العالمي في ظل الترابط . وبإمكان الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما كبيرا ، على أساس بناء وغير أيديولوجي ، في تحقيق عالمية الحوار الدولي المتعلق بالسبل المختلفة لحل مشكلة المديونية .

وفي مجال البيئة ، فإن لضمان الأمن الأيكولوجي طابع عالمي ويستلزم ايجاد حلول ، من خلال التعاون الدولي أساسا ، ولاسيما في إطار الأمم المتحدة ، ومن خلال وضع

نهج دولي منسق ومتسق ، وإرساء مبادئ شاملة طويلة الأجل تحكم علاقة الانسان بالطبيعة . ويجب أن تضمن أية اتفاقات يتم التوصل اليها بشأن هذه المبادئ والمجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بالتعاون في حماية البيئة ، المحافظة على البيئة وترشيد استخدامها وتجديدها لصالح الدول كافة . ويرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي أن يسهم مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بالبيئة والتنمية مساهمة هامة ، في تحقيق هذه الأهداف . ويدعو الاتحاد السوفياتي الى عقد هذا المؤتمر على أرفع مستوى .

وفي المجال الاجتماعي - الانساني ، يتعين إقامة حوار بناء مع كافة مجموعات الدول بغية التشجيع على وضع معايير دولية مقبولة عموما في ميدان حقوق الانسان وفي مجال حل المشاكل الاجتماعية (بما فيها النزاعات العمالية ، والمسائل المتصلة بالشباب والمرأة والمعوقين ، وما الى ذلك) ، وتنشيط آليات الرقابة الدولية ذات الصلة ، والهيئات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة (وعلى رأسها منظمة العمل الدولية ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين) ، وكذلك المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية الحقوق التي تحظى بأكبر قدر من الاحترام .

ومن الأهمية بمكان أن تصبح هذه المؤسسات على نحو مطرد أكثر عملية في معالجتها للمشاكل الانسانية العالمية وللحالات المحددة . وعلى كل حال ، ينبغي أن يكون هدفها هو انشاء وصون وتطوير تعاون من نوع لا يتعارض مع قواعد القانون الدولي .

ويؤيد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التوصل الى اتفاق سياسي واسع بشأن جميع هذه القضايا ، وضمانات سياسية ومادية وقانونية لمصالح الفرد والمجتمع . وينبغي أن يتأصل في المجتمع الدولي اليقين بأن معالجة المشاكل الانسانية تتطلب تعاونا دوليا بناء ، مما يتنافى مع أي شكل من التقوقع أو التجزئة ولا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفكير السياسي الجديد وقبول القيم الانسانية المشتركة .

وقد أثر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يجعل تشريعاته وممارساته المحلية منسجمة مع التزاماته الدولية ، إيمانا منه بأن هذا أمر لا غنى عنه لكي يكون شريكا كاملا في عمل المجتمع الدولي لضمان حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وبناء الثقة بين أعضاء المجتمع العالمي . وينبغي ألا يقتصر التعاون في مجال حقوق الانسان على مجرد الامتثال للمعايير الدولية الراهنة ، بل ينبغي التشجيع على مواصلة تدوين حقوق الانسان والحريات .

وإن تعزيز النظام القانوني الدولي ومفهوم سيادة القانون يمثل أهم واجبات الأمم المتحدة . ويفترض اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن الدول المؤسسة على سيادة القانون ستكون بطبيعة الحال أطرافا في الاتفاقات الأساسية المتفاوض عليها تحت رعاية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، على أن يؤخذ بالطبع بعين الاعتبار الواجب أن الدخول كطرف في أي اتفاق أو عدم الدخول فيه حق سيادي لأي دولة ، وليس هناك من قاعدة يمكن تطبيقها بصورة آلية .

ومما يستحق الاهتمام استخدام آليات الرصد والتنفيذ العاملة في إطار الوكالات المتخصصة ، لمنع التهرب من الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي ولتحقيق المزيد من الانفتاح والثقة .

وعلى ما يبدو فإنه من المرجح أن تنمو أهمية الأساليب القانونية لتسوية المنازعات - بصورة إلزامية أو خلافه - بالوسائل السلمية التي ينص عليها في النظم الأساسية للمنظمات الدولية وفي الاتفاقات المعتمدة تحت رعايتها .

وان آراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن دور القانون الدولي قد سبق تقديمها الى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة في مذكرة معنونة "تعزيز دور القانون الدولي" (A/44/585) .

وإن التفاعل المثمر بين قدرات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاقليمية أمر هام من أجل تعزيز التعاون في جميع المجالات وإنشاء صلات بين مختلف التجمعات المؤتلفة .

وإن تعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة يتطلب توسيع نطاق وظيفتها كجهات تحافظ على استقرار العملية الانمائية العالمية ، وقدرتها على توضيح الحقائق وجمع المعلومات من أجل تحديد المنازعات التي طال أمدها والوشيكة الوقوع وتحييدها وتسويتها ، ومن أجل تفادي ما يهدد الأمن في مختلف المناطق . وإن هذا التوسيع لنطاق وظائف الأمم المتحدة والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى ينبغي أن يسهل التحول من سياسة الأزمات الى سياسة قائمة على اتقائها . وقدم الاتحاد السوفياتي آراءه بشأن هذا الموضوع في مذكرة معنونة "تعزيز المهام الوقائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة" (A/44/602) .

* * *

واعتمدت بالفعل الآراء المذكورة أعلاه بوصفها جوهر السياسة السوفياتية بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية . ومن الناحية العملية ، فإن هذه السياسة ، التي فرضها التفكير السياسي الجديد وتصميم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على المشاركة على نحو نشط في عمليات التكامل الدولي بدأت الآن ، تؤكد جدواها وإمكانياتها البناءة .

ولا يعتبر الاتحاد السوفياتي أن آراءه تحيط بكل جوانب هذه القضية . وهو يتطلع الى تبادل ملتزم للآراء مع جميع الدول بهدف تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والتوصل الى نهوج مشتركة لمشكلة إقامة آلية تعاون تتسم بفعالية أكبر .

- - - - -